بلفظ الخبر نحو والوالدات يرضعن والمطلقات يتربصن كما يدل على الخبر بلفظ الأمر نحو فليمدد له الرحمن مدا أي فيمد وليصا [illegible] وأسماء الأفعال انتقل يبين حكم كل منها فقال والماضي مفتوح الآخر أبدا يعني ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك ولا ضمير رفع وهو الواو وذلك إما لفظا أو تقديرا فاللفظ نحو ضرب وأكرم وانطلق واستخرج صحيحا كما مثلنا أو معتل الآخر نحو غزا ورمى والفتح فيهما مقدر على الألف المنقلبة عن الواو في الأول وعن الياء في الثاني فيشمل ما لم يتصل به شيء أصلا كما تقدم وما اتصل به ضمير النصب نحو ضربك الخ وما اتصل به ضمير رفع ساكن غير الواو نحو ضربا وأما بناؤه فلأنه الأصل في الفعل وأما كونه على حركة فلأنه أشبه الاسم في وقوعه موقعه نحو زيد ضرب وزيد ضارب وأما الفتح فلكونه أخف الحركات وأما إذا اتصل به ضمير رفع متحرك فإنه يبنى على السكون نحو ضربت وإذا اتصل به ضمير رفع هو الواو بني على الضم نحو ضربوا وإنما لم ينص في قوله تعلى [illegible] على المحذوف وهو الألف ثم انتقل يبين حكم الأمر وقدمه على حكم المضارع لقلة الكلام عليه وكثرته في المضارع كما ستراه إن شاء الله تعالى فقال والأمر مجزوم أبدا وظاهره أنه معرب وهو مذهب الكسائي فإنه مجزوم عنده بلام مقدرة فأصل اضرب عنده لتضرب حذفت اللام تخفيفا ثم التاء خوف الالتباس بالمضارع ثم أتي بهمزة الوصل عند الاحتياج إليها ومذهب سيبويه وهو الصحيح أنه مبني على ما يجزم به مضارعه فإن كان مضارعه يجزم بالسكون نحو لم يضرب بني على السكون نحو اضرب وإن كان يجزم بحذف الآخر نحو لم يخش بني على حذف الآخر نحو اخش وإن كان يجزم بحذف النون نحو لم يضربا بني على حذف النون نحو اضربا وإنما بني لأنه الأصل في الفعل وما كونه على صورة المضارع المجزوم فلأن الحركة والنونات علامة الإعراب فتنافي البناء وأجزاء الأمر يحذف من الأمر نون النسوة نحو اضربن [illegible] ليست علامة للإعراب والله أعلم ويمكن تأويل كلام المصنف رحمه الله بأن المعنى صورته صورة المجزوم ليرجع على الصحيح ثم انتقل يبين حكم المضارع ونبه على ذلك بعضهم على علاماته فقال والمضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع يجمعها قولك أنيت بتقديم الهمزة على النون ويكون الأولى أنيت كما روي أن بعض الولاة كان يقرأ على بعض المشايخ الجمل فلما وصل إلى هذا المحل فقال يجمعها قولك أنيت بتقديم النون على الهمزة فقال التلميذ يا سيدي ينبغي أن تقدم الهمزة على النون لما في ذلك من حسن اللفظ والمناسبة أما حسن اللفظ فلأن معناه بعد وأنا معناه قرب وأما المناسبة فليكون كل واحد من هذه الأحرف ضعف ما قبله فإن الهمزة للمتكلم واحد وهو المتكلم والنون للمتكلم المعظم نفسه ومن معه غيره والياء ضعف النون لأربعة معان للواحد الغائب نحو يقوم وللمذكرين الغائبين نحو يقومان ولجمع الذكور الغيب نحو يقومون ولجماعة النسوة الغائبات نحو يقمن والتاء ضعف الياء لثمانية معان للواحد المخاطب نحو تقوم يا زيد وللمخاطبة نحو تقومين يا هند وللمذكرين المخاطبين نحو تقومان وللمؤنثين المخاطبين نحو تقومان أيضا ولجماعة الذكور المخاطبين نحو تقومون ولجماعة الإناث المخاطبات نحو أنتن يا هندات تقمن وللواحدة الغائبة نحو هند تقوم وللغائبتين نحو الهندان تقومان فلما سمع الشيخ كلام تلميذه قال من يفهم هذه المسألة ليس محتاجا لمن يشغله بل يستحق أن يشتغل غيره ولم يشغله بعد ذلك وعلم مما تقرر أن الهمزة لا تكون علامة للمضارع إلا إذا كانت للمتكلم وأن التاء لا تكون علامة له إلا إذا كانت للمخاطب وأن الياء لا تكون علامة له إلا إذا كانت للغيبة وأن النون لا تكون علامة له إلا إذا كانت للتعظيم ونحوه فنحو أكرم وتعلم ليسا بمضارعين لفقدان الشرط المذكور وكذا الأرجس إذا جعل فيهم نرجسا وبرنا الشيء خضبه باليرنأ بالفتح والضم مع الهمزة بلا مد وبالضم مع المد وهو الحناء ثم بين حكمه بقوله وهو مرفوع أبدا حتى يدخل عليه ناصب أو جازم يريد إذا كان معربا وأما إذا كان مبنيا فلا يكون مرفوعا بل إما مبني على السكون وهو

[illegible] اتصل به نون التوكيد ولم يفصل بينها وبينه وهو ما اتصل به نون الإناث نحو يتربصن وأما على الفتح وهو ما اتصل به نون التوكيد [illegible] لفظا ولا تقديرا بأن اتصلت به مباشرة أو حقيقة نحو ليسجنن وليكونا والمعرب الذي أراده إما أن يكون العمل [illegible] أو تقديرا فأما الأول ففيما إذا كان مضارع لم يتصل به نون الإناث ولم يفترن بنون التوكيد ولم يكن معتلا بالألف رفعا ونصبا ولا بالواو والياء رفعا نحو يضرب والثاني كل مضارع مجزوم نون التوكيد وفصل بينه وبينها إما ظاهرا موجودا أو محذوفا فمثال الأول قوله تعلى لا تتبعان [illegible] بالألف فاعل وهي فاصلة بين نون التوكيد والفعل والألف بالفاعل [illegible] لأنه من الأفعال الخمسة من حروف النون لأنه مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لكونه فعل الشرط وعلامة جزمه [illegible] والفعل بعده ونون التوكيد وقوله تعلى فإما ترين من البشر أحدا فما شرطية وما صلة والفعل مجزوم الفعل ونون التوكيد ومثال الثاني قوله تعلى ولا يصدنك وأعرابه كالأول [illegible] من حرف النون والياء فاعل وهي فاصلة بين الفعل ونون التوكيد ويقيت الضمة دليلا عليها وأما الثاني الأول إلا أن الفاعل هنا محذوف وهو الواو لالتقائها ساكنة مع نون التوكيد وفصل بينه وبينها وهو ما إعرابه تقديرا فقسما أيضا الأول كل فعل مضارع مرفوع مجتمع نون التوكيد وفصل بينه وبينها فاعل ملفوظ أو مقدر فمثال الأول قوله تعلى لتبلون وإعرابه أنه فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأمثلة الخمسة إلا أنها حذفت تخفيفا فرارا من توالي الأمثال لأن أصله لتبلوون [illegible] الفعل وهي محركة بالضم استثقلت الضمة عليها فحذفت الضمة والتقى ساكنان فحذف الأول وهو لام الفعل فصار لتبلون ثم دخلت نون التوكيد الثقيلة صار لتبلونن فتوالت الأمثال أي النونات الثلاث فحذفت نون الرفع والتقى ساكنان فحرك الساكن الأول وهو واو الجمع بالضم دليل على المحذوف فصار لتبلون فإذا أعرابه تقديري إذ علامة إعرابه لم تذكر والعرض الحذف لا العامل ومثال الثاني قوله تعلى ولتسمعن إذ الأصل ولتسمعونن فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة فحذفت الواو والتقاء الساكنين [illegible] القسم الثاني مما إعرابه تقديري الفعل المعتل بالألف رفعا ونصبا نحو زيد يخشى ولن يخشى فرفع الأول ونصب الثاني تقديري من جهة [illegible] على الألف ويقدرت عليها والمعتل بالواو والياء نحو زيد يدعو ويرمي والحركة مقدرة فيهما على حرف العلة للاستثقال فتبين أن الأول اختلفوا في المضارع وقيل لوقوعه موقع الاسم في الصفة والحال والخبر وهو مذهب البصريين وقيل لتجرده عن الناصب والجازم وهو قول الفراء واختاره ابن مالك وابن هشام [illegible] الأصل في الفعل المؤكد [illegible] بفتح آخره نحو ليضربن [illegible] فإنه يحرك آخره بحركة تجانس ذلك [illegible] نحو اضربن يا قوم بضم الباء واضربن يا هند بكسرها ويستثنى من ذلك [illegible] آخر الفعل ألفا نحو تخشى فإنه إذا حذف آخر الفعل وثبتت الواو مضمومة والياء مكسورة فتقول يا قوم اخشون ويا هند اخشين [illegible] الفعل [illegible] الياء والواو لم تحذف [illegible] فتقول لتخشين ثم لما ذكر الناصب والجازم أراد أن يبين ما الجازم وما الناصب وبدأ بالأول فقال والنواصب عشرة أربعة منها تنصب الفعل المضارع بها بنفسها لفظا أو محلا وستة تنصب بأن مضمرة بعدها الأول من الأربعة أن بفتح الهمزة وسكون النون وهي أم الباب ويشترط في نصبها للمضارع أن لا تكون مخففة من الثقيلة وأن لا تكون مفسرة وأن لا تكون زائدة [illegible] والمخففة هي الواقعة بعد فعل يقين كعلم نحو علم أن سيكون وجوز [illegible] الفراء واستدل بقوله تعلى أفلا يرون أن لا يرجع [illegible] أفلا يعلمون أجيب بأنه إنما يمتنع وقوعها بعد العلم إذا بقي على وضعه الأصلي أما إذا أول بالظن واستعمل استعماله فإنه يجوز فيه ذلك ودليل استعمال العلم بمعنى الظن قوله تعلى فإن علمتموهن مؤمنات فالمراد بالعلم فيه الظن القوي إذ القطع بإيمانهن غير متوصل إليه وإذا وقعت بعد الظن جاز في الفعل بعدها وجهان النصب بها وهو الأكثر والرفع على أنها المخففة من الثقيلة وقد قرئ بالوجهين قوله تعلى وحسبوا أن لا تكون فتنة والمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه كقوله تعلى فأوحينا إليه أن اصنع الفلك والزائدة هي التالية لما [illegible] نحو فلما أن جاء البشير والواقعة بعد الكاف وبعد دربها كقوله كأن ظبية أو بين القسم ولو كقوله [illegible]

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1